تاريخ الإرسال: 2020/1/16	تاريخ المراجعة:2020/1/28	تاريخ القبول: 2020/6/01

الولاية الرابعة بين "«سلم الشجعان»" و انتفاضة 11 ديسمبر 1960.

La Wilaya IV entre « la paix des braves » et les manifestations du 11 décembre 1960.

أ.د. سيد علي أحمد مسعود

جامعة المسيلة.

الملخص: ظلت مسألة الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري مسألة غير قابلة للمساومة، على الرغم من المحاولات المستميتة لإدارة الاحتلال من أجل إحداث التفرقة. بدأ ذلك بقانون الإطار مع روبار لاكوست إلى مشروع الجزائر جزائرية الذي جاء به ديغول في ديسمبر 1960. مشاريع ومبادرات كان يكتنفها اللبس كانت توجه إلى الولايات بالداخل ،وكان من بينها مبادرة "«سلم الشجعان»" التي جرى إليها مجلس الولاية الرابعة برمته نحو هذا الشراك في جوان 1960،ضمن قضية ما عرف بصلح الاليزيه، والذي كاد أن يعصف بالولاية الرابعة وبالثورة كلها بسبب حالة الخيبة السائدة إلى غاية الهبة التي عصفت باركان الاستعمار الفرنسي في قلب الولاية الرابعة اثر اندلاع مظاهرات 11ديسمبر1960، التي عجلت بالتدويل الفعلي للقضية الجزائرية في 20ديسمبر1960.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية،الولاية الرابعة،»سلم الشجعان» ، انتفاضة 11 ديسمبر 1960، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

Le résumé : La question de la reconnaissance du Front de Libération Nationale en tant qu'unique représentant légitime du peuple algérien est restée une question non négociable, malgré les tentatives désespérées de l'administration coloniale pour semer la division dans les rangs de la Révolution en diversifiant ses interlocuteurs. Le processus est amorcé avec la loi cadre de Robert Lacoste jusqu'au projet de "l'Algérie algérienne" de de Gaulle en décembre 1960. Des initiatives douteuses à l'image de "Paix des braves" qui a nettement déstabilisé l'ensemble du conseil de la Wilaya 4 en l'amenant vers le piège dans le cadre de ce qui est appelé "l'Affaire de l'Elysée". Les manifestations du 11 décembre 1960 vont permettre à la Wilaya IV de s'y remettre et aussi accélérer le processus d'internationalisation de la question algérienne.

Mots clefs : La révolution algérienne, La Wilaya 4, la paix des braves, manifestations du 11 décembre 1960, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

المقدمة:

شهدت الولاية الرابعة التاريخية في أغلب فترات الثورة التحريرية منعرجات خطيرة أرقت مختلف قادتها بما أن هذه الأخيرة ركز عليها الاستعمار كثيرا بسبب أهميتها كواجهة للمستعمرة، ولأنها شهدت بعد مؤتمر الصومام وثبة في ميدان الكفاح المسلح والذي أعطى للولاية حيويتها ونشاطها وجعلها تستدرك التأخر الذي سجلته في مجال الكفاح المسلح،باستحداثها أساليب وتنظيمات قتالية افتقدتها بقية الولايات،بإنشائها لوحدات عسكرية لم تسجل في مقررات الصومام كوحدة الكومندو التي كانت تختلف نوعا وتعدادا عن الكتيبة. وهذه الدراسة عبارة عن محاولة لإعادة قراءة مسألة طالما أرّقت قادة الثورة الجزائرية طيلة عمر الثورة، وهي الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري. تم الاعتماد في هاته الدراسة على التحليل التاريخي لتفسير بعض المحطات التي لعبت دورا مفصليا في تاريخ الثورة في ذات الولاية إلى غاية انتفاضة 11ديسمبر 1960. هذا وقد تناولت الكثير من الدارسات الفرنسية والجزائرية هذه القضية فضلا عن الكم الهائل من الشهادات حول ذات المسألة التي رصدت إلى يومنا هذا ،فإن قراءة الحدث بعيد عن مدرسة الحوليات واعتماد منهج الأمد الطويل، قد يميط اللثام على طبيعة هذه الهبة التي سجلت ملحمة الثورة الجزائرية،ذالك أن الولاية الرابعة باحتضانها لهاته الانتفاضة فإنها سجلت حركة استفاقة غير مسبوقة وانتقلت من حركة الاستكانة التي عاشتها منذ نهاية معركة الجزائر بعد أن انساق جل مجلسها الولائي ضمن شراك «سلم الشجعان» في جوان 1960. فما هي السياقات الكبرى التي جعلت من الولاية الرابعة تقلب الموازين في ظرف جد قصير بعد نكسة «سلم الشجعان» وتسجل أراضيها انتفاضة يصل دويها إلى أدراج الأمم المتحدة؟ وإلى أي مدى يمكننا تحميل مسؤولية الفردية لانجرار قادة الولاية الرابعة خلال انتقالهم للاليزيه؟ وأين مسؤولية قادة الخارج و أين كانت سلطة الحكومة المؤقتة من الانتفاضة؟

وقد تم الاعتماد في هاته الدراسة بغرض الإجابة عن التساؤلات المطروحة على شهادات شخصيات فاعلة في الثورة وكذلك على أرشيف الولايات ومحاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

1. أوضاع الولاية الرابعة قبل الانتفاضة:

كان الوضع الداخلي للثورة في المجال العسكري مع مطلع سنة1959 ينذر بشلل شبه كلي لجاهزية جيش التحرير الوطني في الصمود لمواجهة الضربات الموجعة التي كان يتلقاها على اثر تطبيق برنامج شال الجهنمي،برنامج

تطورت فيه سياسة القمع الاستعماري بتوسيع دائرة المناطق المحرمة (CHALLE, 1968:115) خصوصا في المناطق المتاخمة للحدود لمضاعفة سياسة عزل وحدات جيش التحرير، والاستمرار في إنشاء المحتشدات بشكل رهيب،علاوة على تنظيم ثلاث عشرة عملية عسكرية كبرى طالت معظم الولايات طوق بها التراب الوطني.

لقد شرع الجنرال شال في تطبيق برنامجه العسكري الواسع النطاق بأراضي الولاية الخامسة بداية من06فيفري إلى06أفريل1959، في إطار عملية خاطفة ومفاجئة عرفت باسم عملية التاج (La Couronne) وقد امتدت عملية التاج إلى غاية شهر مارس 1959،حيث لامست حدود الولاية الرابعة غرب الونشريس أي المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة لتنطلق عملية جديدة عرفت باسم عملية الحزام (La courroie) من 18أفريل1959 إلى 19جوان 1959جند لها أيضا الجنرال شال قوات قوامها 40000 عسكري من مختلف الوحدات (HORNE, 1987 : 37)، والألوية، كاللواء العاشر بقيادة ماسو، واستعان بفرق الهندسة العسكرية لتهيئة الدروب والممرات عن طريق شق الطرق لتمكين مختلف الوحدات من الوصول إلى الأهداف المحددة، الشيء الذي حدث بجبال الونشريس، الظهرة، المدية والأطلس البليدي (المنظمة الوطنية للمجاهدين، د. ت : 13).

وبغية تحقيق ذلك تم بناء وشق ما يعادل 200كلم من الطرق بالولاية الرابعة، إلى جانب الطائرات المطاردة والمقنبلة والاستكشافية المدعمة بالطوافات،كما تم استحداث مركزا للفصائل الإدارية المتخصصة S.A.S بغية تعزيز مراقبة السكان والحيلولة دون احتماء وحدات جيش التحرير الوطني بهم : CHALLE, 1968 (108)، هذا الأخير لم يكن على علم بما كان يحضر له الجنرال شال ولا بجحيم العمليات التي طالت الولاية الخامسة إلى عهد قريب، فعملية كورون التي انطلقت قبل ذلك في 1959/02/06-1959/04/06،حينما لامست تخوم الولاية الرابعة في1959/03/27- المنطقة الرابعة المتاخمة للمنطقة السابعة من الولاية الخامسة بجبال سعدية حيث سلسلة الونشريس- تصدت لها كتيبة من المنطقة الرابعة للولاية الرابعة وهي تجهل أنها تواجه في جيش جرار اعتزم تطويق الولايات بل قدرت حينها أنها بصدد مواجهة فرق الهندسة العسكرية التي كانت تشق في الممرات.

وعليه اضطرت قيادة الولاية الرابعة للتكيف مع الوضع ومواجهة مخطط شال،وذلك بإعادة تنظيم كتائب جيش التحرير الوطني ،سواء تلك التي كانت تواجه فرق الهندسة العسكرية بجبال الونشريس بالمنطقة الرابعة،أو تلك التي

اتجهت من المنطقة السابعة للولاية الخامسة نحو الولاية الرابعة، واجتمعت بذلك للعقيد بوقرة سبعة كتائب وبعض الفصائل على أطراف الولايتين ، كما قام ب:[1]

- إعادة تقسيم وحدات جيش التحرير الوطني إلى أفواج صغيرة وهذه الأخيرة إلى مجموعات أقل عددا تفاديا للضربات المكلفة في الأرواح.
- مضاعفة القيام بالعمليات الخاطفة و المركزة ضد الجيش الاستعماري في مركز تجمعه بالمدن لإرباك قواته ودفعها لإعادة الانتشار.
- خوض حرب المدن بنقل المعركة من الريف إلى المدينة لتخفيف الضغط وتسهيل عملية التموين التي كان يعاني منها جيش التحرير الوطني.
- انتهاج أسلوب المفاجأة والاستنزاف اليومي لطاقات العدو باستغلال معرفة عناصر جيش التحرير لميدان المعركة (بورقعة، 1990: 26 ،27).

واجهت إذا كتائب العقيد بوقرة و كتائب الولاية الخامسة التي تراجعت إلى تخوم المنطقة الرابعة من الولاية الرابعة جيوش شال الجرارة الزاحفة نحو الولاية الرابعة في إطار عملية "كوروا "خلال أربعة وأربعين يوما، مواجهة مستميتة و صمودا اضطرها في الأخير بالنظر إلى التفاوت العددي والنوعي إلى التراجع نحو جبال تابلاط (بورقعة،1990: 24).

لم تستمر استماتة وصمود الولاية الرابعة بعد استشهاد العقيد بوقرة في 5 من ماي1959، في وجه مخطط شال بل ظلت تتكبد الضربات الموجعة من طرف وحدات جيش الاحتلال، التي كان يوجّهها اللواء العاشر بقيادة ماسو وبقية الوحدات. لم تستمر على نفس النسق والوتيرة على الأقل في المجال السياسي ،غير أن ذلك لا يعني أنها ظلت متحكمة في المجال العسكري ميدانيا ،بل بالعكس من ذلك فالخسائر التي سجلت في صفوف وحدات جيش التحرير بالولاية جراء هذه العملية كانت كبيرة، حيث تراوحت وفق التقديرات الفرنسية بين30% و40% من القدرات القتالية والعددية للولاية الرابعة من السادس فيفري الى19جوان1959،كما أن الوحدات الكبرى التي كانت تمتلكها انهارت وانشطرت إلى أفواج صغيرة وغدت هذه الأخيرة تتشكل من 06 إلى 10 أفراد. كما

1. أشارت جريدة المجاهد في أثناء المعارك التي خاضتها الولاية الرابعة ضد عملية الحزام إلى أن العقيد بوقرة استطاع تجميع تسعة كتائب أي 1200جندي يمثلون خمس كتائب من الولاية الرابعة وأربعة كتائب من الولاية الخامسة،منها كتيبة الزبيرية، الحسنية،الكريمية، وكموندوس الرائد سي جمال.أنظر المجاهد فيفري1960 و المنظمة الوطنية للمجاهدين، د. ت: 14.

انشطرت الكتائب التي سجلت ملاحم الولاية من قبل إلى تسعة أفواج،أما فرق الكومندو ففقدت هي أيضا هالتها وأصبح كومندو الزبيرية مثلا لا يتجاوز عدده الثمانين جنديا لينشطر أيضا على إثر تتالي المعارك والحصار إلى فصيلة عادية تعمل في نطاق محدد. (MEYNIER, 2003: 301).

وعلى الرغم من الضربات المؤلمة والمتعاقبة التي تلقتها وحدات جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة في إطار مخطط شال العسكري،فإنها لم تسجل نفس الخسائر التي سجلتها الولاية الخامسة،ذلك أن قيادة الولاية بادرت قبيل عملية الاجتياح التي طالت أراضيها إلى دعوة وحداتها نحو التراجع إلى جبال بوزقزة وتابلاط (بورقعة،1990)، معتمدة نظام تفكيك وحداتها الكبرى وتجنب المواجهة و العودة إلى حرب العصابات،الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الجنرال شال. هذا الأخير الذي اعترف بخيبة أمله في عملية الحزام ، أثناء تقديمه حصيلة العمليات التي خاضها إلى أكتوبر1959 معللا ذلك بقوله: « إن النتائج تعرفونها جميعا،لقد كانت أقل مستوى من مثيلتها بالقطاع الوهراني،والسبب الرئيسي يعود بشكل لا غبار عليه إلى قلة الألوية التي جندت في ميدان كان صعبا جدا» .

إن سياسة تعزيز التطويق الحدودي التي انتهجتها السلطات الاستعمارية بداية من جوان 1957، بإقامة خط موريس وتعزيزه بخط شال في نهاية 1958،وما تبع ذلك من عمليات عسكرية كبرى قادها الجنرال شال بدءا من فيفري1959 إلى أفريل 1960، عمليات انطلقت ضمن برنامج عام خطط له شال في إطار إستراتيجية شاملة،كانت تهدف إلى تحقيق فكرة "«سلم الشجعان»" (LENTIN, 1963: 228) عن طريق جر الولايات الواحدة تلوى الأخرى لوقف إطلاق النار بصفة انفرادية وعزل ح.م.ج.ج.[2] (CHIKH, 1988 : 133).

والظاهر أن شال عمل على مضاعفة جهوده في هذا الميدان لإنجاح فكرة «سلم الشجعان» باستغلال كل الوسائل التي ضمنها برنامجه الشهير(HORNE, 1987 : 346) وفي هذا المنحى كانت الولاية الرابعة الأوفر حظا بالنسبة إليه لتحقيق هذا الهدف.

2. ح.م.ج.ج: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2. الواقع الميداني للولاية الرابعة عشية لقاء الاليزيه:

ساهمت عمليات التطويق الحدودي في خنق الولايات بشكل عام وأثرت تأثيرا سلبيا في القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني بالداخل،وبالرغم من أن محاولات إمداد الولايات ظلت قائمة غير أنها سارت بوتيرة جد بطيئة،وضاعفت بذلك من حدة العزلة التي كانت تعيشها وحدات جيش التحرير الوطني بالولايات الداخلية،يضاف إلى ذلك أن عمليات الإمداد بالسلاح للمناطق الداخلية عبر الولاية الأولى والخامسة شهدت عقبات كبرى، قبل بناء السدين المكهربين بداية من صيف1957،عقبات تسبب فيها مسئولي قادة المناطق بالولايات السابقة الذكر،في إطار حرب المواقع التي ميزت أوضاع الولاية الأولى على الخصوص من سنة 1956 إلى 1959**(MEYNIER,2003 : 395)**،وسياسة الحذر والتذمر التي كان يكنها قادة الولاية الخامسة انطلاقا من مقر قيادتهم بوجدة تجاه المسئولين في الولاية الرابعة[3]،حذرا وتذمرا أنبنى في تقدير قادة الولاية الخامسة بوجدة من العلاقة التي كانت بين مسئولي المنطقتين الرابعة والسابعة من الولاية الخامسة وقائد الولاية الرابعة العقيد بوقره،خصوصا خلال عمليات شال التي طالت الولايتين الرابعة والخامسة بين فيفري وجوليه 1959،علاقة جعلت قادة الولاية الخامسة يرون فيها تدخلا في شؤون ولايتهم (صايكي،2000:343) وهو الأمر الذي ظل يمتعض منه لاحقا العقيد بومدين من قادة الولاية الرابعة،يضاف إلى ذلك سياسة التخلي الاضطراري التي انتهجتها الحكومة المؤقتة تجاه الداخل وإن كانت هذه الأخيرة في حال يرثى لها بداية من ربيع 1959[4]،سياسة انتهت في الأخير بإقدام سي صالح على اتخاذ مبادرة بعد استشهاد بوقرة وذلك لاستكمال أعضاء مجلس الولاية في جانفي1960،فقام بترقية النقيبين حليم- حمادي بن يحي- مسؤول المنطقة الأولى ولخضر بوشمعة مسئول المنطقة الرابعة إلى رتبة رائد.

في مجلس الولاية الرابعة (TEGUIA,1988 : 380)، ترقية ساهمت في جر الولاية الرابعة نحو شراك «سلم الشجعان»،بعد أن وقع الرائدان اللذان تمت ترقيتهما حديثا تحت وطأة تخلي قيادة الداخل عن معالجة أوضاع

1. لقد كان بعض مسئولي الولاية الرابعة- بحسب ميني- يحملون قيادة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية المسؤولية حول عمليات- القرصنة- أو تحويل شحنات من الأسلحة كانت مخصصة للولاية الرابعة قدرت إذاك أي مع نهاية سنة1959 ب:17000قطعة سلاح،استفادت منها الولاية الخامسة عوض الرابعة.أنظر:G. MEYNIER, 2003 :426

2. إشارة إلى أزمة الحكومة المؤقتة التي أعقبت الوفاة الغريبة لعميرة علاوة،والتي توجت باجتماع العقداء واختتمت باجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر1959/جانفي1960، والذي في أثنائه تم تعيين العقيد صادق دهليس لقيادة الولاية الرابعة رفقة الرائدين أحمد بن شريف و عز الدين بالإضافة إلى الرائدين المتواجدين بالداخل سي صالح وجيلالي بونعامة-سي محمد- لكن لا العقيد صادق دهليس التحق بمركز ولايته ولا الرائد عز الدين،أما بن شريف فإنه لم يلتحق إلا في نهاية سبتمبر1960.

الثورة بالداخل،وقعا في النهاية على الاستسلام لفكرة «سلم الشجعان» وعقدا اتصالات مع السلطات الفرنسية عبر وسطاء جزائريين انتهت بعرضها على سي صالح زعموم الذي قبل الفكرة وجر معه نائبه بونعامة- تحت التهديد- إلى لقاء ديغول في 10 جوان 1960 (TRICOT,1972 :166).

بدأت عملية الاتصالات بعد سلسلة من اللقاءات السرية في 17 و18 مارس 1960 بين شال، دولوفريي والجنرال جاكين مسئول "مكتب الدراسات والاتصالات" من جهة ،والرائد سي صالح زعموم ونوابه سي عبد اللطيف و سي لخضر بوشمعة من مجلس الولاية الرابعة حول الاتفاق على وقف إطلاق النار بناء على عرض «سلم الشجعان» القاضي بالعفو عن واضعي السلاح من جنود الولاية الرابعة ثم ضمهم إلى المدارس العسكرية. اتصالات انتهت لاحقا إلى أعلى مستويات السلطة بالحكومة الفرنسية،حيث شملت الجنرال شال ،والحاكم العام دولوفريي، ورئيس الحكومة ميشال دوبري، والمستشار السياسي لديغول برنار تريكو وانتهت بلقاء الجنرال ديغول،ودون الخوض في حقيقة مسألة البرقيات المتبادلة بين الحكومة المؤقتة و سي صالح في مارس 1960،والتي تؤكد بعض المصادر الفرنسية[5] أنها من صنع المخابرات الفرنسية – مكتب الدراسات والاتصالات- والتي يكون أوهم فيها قائد الولاية الرابعة بضرورة قبول عرض «سلم الشجعان»،فإن الاتصالات لم تتطور ولم تنته إلى تحقيق الهدف الأسمى الذي كان يبتغيه ديغول وهو جر الولايات نحو توقيع وقف لإطلاق النار الواحدة تلو الأخرى،ذلك لأن سي صالح، وفي أثناء اللقاء حاول تدارك الوضع و الخروج من المأزق الذي انتهى إليه بدعوة ديغول إلى التفاوض مع المساجين الخمس(**CHIKH, 2005 : 134**) ، وهي الفكرة التي رفضها ديغول بل دعا سي صالح إلى الإبقاء على الاتصالات.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن فكرة جر الولايات انفراديا نحو توقيع وقف لإطلاق النار سرعان ما أجهضت في مهد نفس المنطقة التي انطلقت منها ،حيث استغل سي محمد نائب سي صالح انتقال هذا الأخير إلى مقر الولاية الثالثة للتشاور حول الفكرة مع العقيد محند أولحاج،وقام بتصفية كل العناصر- وعلى رأسهم النقباء حليم ولخضر بوشمعة ثم عبد اللطيف طولبة- التي اضطلعت بتنفيذ مؤامرة «سلم الشجعان» عبر اتصالهم بسلطات الاحتلال،وأبرق إلى الحكومة المؤقتة ليخبرها بالتطورات الخطيرة التي آلت إليها أوضاع الولاية الرابعة

5. مصادر متناقضة بين فيليب تريبي الذي أبرز الدور الرئيسي الذي كان يقوم به المكتب الخامس، وأن الثورة كانت مخترقة،وبين رأي ميني الذي أورد احتمال أن تكون الحكومة المؤقتة قد أبرقت لسي صالح رسالة ردا على طلبه للإمداد بالسلاح أكدت على ضرورة مواصلة الكفاح بالسلاح الأبيض كما بدأ زمن الانطلاقة الأولى (G. MEYNIER, 2003 : 426, F. ABBAS, 1980 : 283 et P.TRIPIER, 1972 : 439)

(بورقعة،1990: 50)،كما ألقى القبض على سي صالح وأوفده إلى تونس للمثول أمام الحكومة المؤقتة،وفي ذات الأثناء قام في 14جويليه من نفس السنة بحل مجلس الولاية وأنشأ لجنة مؤقتة لتنسيق العمل العسكري داخل الولاية ودعا أفواج جيش التحرير الوطني لمواجهة عملية الصرصور (Cigale) التي طالت جبال الضهرة وفي سبتمبر أعلن عن تشكل مجلس الولاية الجديد بعد التحاق الرائد بن شريف مبعوث الحكومة المؤقتة للتحقيق في قضية الاليزيه والذي ضم بالإضافة إلى هذا الأخير يوسف الخطيب،يوسف بلخروف وعلى الرغم من ذلك فإن وضع الولاية الرابعة ظل يعيش في حالة من التوتر مع القيادة بالخارج، فلا الرائد أحمد بن شريف تمكن من تثبيت نفسه قائدا للولاية،ولا الحكومة المؤقتة ثبتت بونعامة الذي ظل يدير شؤونها بالنيابة إلى استشهاده في 09 أوت 1961 (TEGUIA,1988 :392).

3. موقف الحكومة المؤقتة من قضية سي صالح :

خلال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس بين 09 و27 أوت1961،تم التعرض لقضية سي صالح واتصاله بديغول في الإطار العام للجلسات التي خصصت لمساءلة الحكومة المؤقتة حول الوضع الداخلي للثورة، وتولى الإجابة عن ذلك العقيد لخضر بن طوبال بصفته وزيرا للداخلية. هذا الأخير اعتبر في مداخلته خلال جلسة 14 أوت 1961 مبادرة قادة الولاية الرابعة بمثابة ارتماء في أحضان العدّو بعد أن تمكن منهم عنصر الإحباط والعزلة المطبقة التي عاشها الداخل بفعل التطويق الحدودي. فعمليات الإمداد شلّت كما تعطلت أجهزة الاتصال على جبهات الكفاح المسلح بالحدود الشرقية والغربية ولم تتمكن من التواصل مع الداخل(**م.و.أ**، C0019)، بعد ذلك عقب رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس، على ذات القضية وأكد أن أجهزة الحكومة أعلمت بذلك في 23جوان 1960،أي بعد لقاء الإليزيه،لكن عباس أورد رسالة من مجلس الولاية الرابعة تضمنت توقيعات الرواد سي صالح و سي لخضر بوشمعة و سي محمد بونعامة و سي عبد اللطيف هدد فيها هؤلاء بالنظر إلى الأوضاع المأساوية التي كانت عليها الولاية الرابعة،هددوا الحكومة المؤقتة في حال رفضها الدخول في مفاوضات مع السلطات الفرنسية فإن مجلس الولاية الرابعة سيبادر إلى عقد محادثات، ثم استعرض عباس رسالة ثانية تلقاها من الرائد بونعامة تعرض فيها لحقيقة المؤامرة التي نفذها مجلس الولاية الرابعة من طرف الرواد سي صالح وحليم وعبد اللطيف أما بونعامة فإنه أكد على أنه أرغم على مناصرة رفاقه وتظاهر بفعل ذلك مخافة من التصفية. من جهتها سارعت الحكومة المؤقتة إلى إيفاد لجنة تحقيق بقيادة الرائد أحمد بن شريف، هذا الأخير قام باعتقال سي صالح وأوفده إلى تونس لكنه لقي حتفه في أثناء ذلك والسلاح بيديه،أما بونعامة فإنه ظل يبسط نفوذه على

كامل تراب الولاية إلى وفاته (م.و.أ، C0019).إن المتتبع لواقع الولاية الرابعة طيلة الفترة التي كانت فيها إدارة الاحتلال تحضر ميدانيا وتسخر كل إمكاناتها لتحقيق وقف لإطلاق النار بشكل انفرادي مع الولايات،في إطار فكرة «سلم الشجعان»،يجد أن أوضاع الولاية الرابعة كانت الأكثر تهيؤا لتنفيذ هذا المشروع واستدراج قادتها نحو شراكه. لسنا هنا بصدد تبرير ما قام به قادة الولاية الرابعة،ذلك لأن مبادرتهم تلك بقيادة سي صالح شكلت سابقة خطيرة في حق الإجماع العام للثورة لا يمكن التهوين من حدتها ،غير أننا لن نكون منصفين إن قمنا بتحميل المسؤولية لطرف واحد،وبالعودة إلى واقع العلاقة التي كانت تجمع قيادة الداخل وعلى الخصوص الولاية الرابعة بالحكومة المؤقتة حينها ، فإن حال هذه الأخيرة لم يكن بأحسن حال،ففي الوقت الذي كان الامتعاض يتضاعف لدى مسئولي الولاية الرابعة كانت الحكومة المؤقتة منشغلة بصراعاتها كما أنها أصيبت بشلل عطل أجهزتها – التي كانت في أحسن أحوالها تراسل الداخل ليؤكد على شرعيتها ويطبق تعليماتها– طيلة السداسي الثاني من سنة1959، يضاف إلى ذلك أن طبيعة العلاقة ظلت مع الولاية الرابعة قائمة على عدم الاكتراث وهو ما حدث اثر اغتيال العقيد الطيب جغلالي في جويلية1959،حيث كلف سي صالح بمتابعة منفذي عملية الاغتيال دون أن تسوي وضع الولاية التنظيمي الذي ظل عالقا إلى نهاية أشغال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر1959/جانفي1960،حينما عين العقيد صادق دهيلس قائدا للولاية رفقة الرائدين أحمد بن شريف وعز الدين لكن قائد الولاية الجديد رفض الالتحاق ونائبه تأخر التحاقه إلى سبتمبر1960.

ومهما يكن من أمر فإن حالة الامتعاض التي طالت بعض مسئولي مجلس الولاية الرابعة والتي كانت من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت فيه قيادة الثورة بالخارج مساهمة غير مباشرة انتهت في الأخير إلى اقتناع سي صالح وصحبه بفكرة «سلم الشجعان» كاجتهاد أفضى إلى الخروج عن الإجماع الوطني،وهو في تقديرنا نفس الاجتهاد – لكن من الجهة المقابلة تماما– الذي انتهى إليه العقيد بوقرة الذي آثر عدم الاكتراث بقيادة الخارج التي لم تلتفت نحوه حيث آثر مواصلة المعركة والاستشهاد.

إن حادثة قصر الاليزيه كانت تدفع بقادة الثورة في الخارج ،إلى مراجعة إستراتجيتهم بخصوص الصراع الذي كان يجري مع الولايات بالداخل،فغياب الاتصالات والنقص الفادح في السلاح، شكل بذاته ثغرة استغلها الاستعمار الفرنسي كمحاولة لإجهاض الثورة الجزائرية،وهو ما أكده عباس فرحات خلال مناقشة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 14 أوت 1961 لهذه القضية حيث أكد أن ديجول لن يتراجع عن سياسته هذه إلا إذا أثبتت الثورة تلاحمها الحقيقي (م,و.أ، COO19).

غير أن المتتبع لمحاضر جلسات الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة في أوت1961، يلاحظ أن قادة الخارج في معظمهم لم يكترثوا بأوضاع الولاية الرابعة[6] و لم يبدوا أي استعداد لمراجعة إستراتجيتهم في هذا الصدد،وحتى رئيس الحكومة المؤقتة إذاك الذي من المفترض أن يكون رئيس كل مناضلي جبهة التحرير أبدى تحفظه في معرض حديثه عن الأوضاع التي آلت إليها الولاية الرابعة، و لوح لعدم اعتراف الحكومة المؤقتة بسلطة بونعامة على الولاية الرابعة بل بسلطة بن شريف مبعوث الحكومة المؤقتة، لم يتوقف عباس عند هذا الحد بل اعتبر مقتل بونعامة وفاة في معركة ضد العدو خلال معرض حديث عن نهاية الرجل في التاسع من أوت1961، ولم ينعته بالشهيد خلافا لما كانت تتضمنه أدبيات المجلس الوطني للثورة ومواثيق الثورة بشكل عام، وهو بذلك كان يضعه في خانة المشبوهين على الأقل بسبب ضلوعه الغامض في قضية الإليزيه ،لكن قياسا على موقف الرائدين عز الدين وعمر أوصديق اللذين كان كثير من تقارير قيادة الثورة بالداخل يؤكد ضلوعهما بشكل على الأقل غير مباشر في مسألة «سلم الشجعان»،أليس من الإنصاف أن تعامل الحكومة المؤقتة، بنفس المعايير،أم إن قضية بونعامة كانت متعلقة بقضايا خفية أخرى ، لم يتعرض لها المجلس في الجلسات الرسمية بل في الكواليس،ويبدو أن هذه القضية عولجت في ذات الدورة كباقي القضايا الغامضة التي عالجها المجلس الوطني في الكواليس دون الرجوع إلى القوانين الأساسية التي كانت تسير جبهة التحرير الوطني وهو الأمر الذي اعتاده المجلس الوطني الذي كان في كثير من الأحيان هو الذي يبادر إلى انتهاك سيادته (م.و.أ، علبة مصورة 12، م.1).

4. انتفاضة ديسمبر1960صورة لتلاحم شعبي ولقيادة متفرقة:

شكلت انتفاضة الحادي عشر من شهر ديسمبر1960، صورة واضحة للتلاحم الجماهيري مع الثورة التحريرية ونداء عاما عبر عنه الضمير الجمعي للجزائريين المسلمين ضد سياسة القمع الاستعماري(**أحمد مسعود،2001: 08**)،واستفاقة عامة اجتاحت جموع الجماهير الجزائرية التي عبرت عن إدراكها لمناورات ديغول قصد شق صفوف الثورة والمساومة في وحدة وسلامة الشعب والتراب الجزائريين، وهي إذ فعلت ذلك فإنها أكدت على تعلقها بقيادتها الثورية المتمثلة في الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني وتمسكها بمبدئها العادل لاسترجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة.

6. تجدر الإشارة إلى أنه خلال الجلسات التي خصصت لمساءلة الحكومة المؤقتة في دورة أوت1961، لم يتعرض أي من المؤتمرين إلى الاستفسار حول خلفيات لقاء الاليزيه والدوافع التي دفعت سي صالح وفريقه إلى انتهاج ذاك النهج بداية من قائد الولاية الرابعة صادق دهيلس الذي لم يلتحق بمقر قيادته والمعين منذ دورة ديسمبر1959إلى جانفي1960، انظرالمصدر نفسه.

والظاهر أنه لا إدارة الاحتلال الفرنسي ولا الحكومة المؤقتة كانتا تتوقعان ذلك الانفجار الشعبي وحركة الزخم الكبير التي تجاوزت حسابات طرفي الصراع، فديغول كان يتغنى بشعاره الجديد تحت راية الجزائر للجزائريين الذي حاول أن يجر من ورائه كافة فئات المجتمع الجزائري أوربيين وجزائريين مسلمين على حد سواء، مستغلا حالة الانسداد التي آلت إليها أوضاع الثورة بالداخل جراء العمليات العسكرية الكبرى التي أنهكت قوى الثورة بالداخل وتعميم المناطق المحرمة والمحتشدات،ضمن إطار سياسة العصا و الجزرة. ولا الحكومة المؤقتة كانت تتوقع تلك الوثبة في الوقت الذي كانت منشغلة بلملمة أشلائها المتطايرة، وتدرس إمكانية دعم الثورة بالداخل وإعادة ربط الاتصال عبر استحداث هياكل جديدة بدا واضحا أنها لن تتمكن من امتلاك الفاعلية والديناميكية اللتين تؤهلانها لفك عزلة الداخل عن الخارج والتحكم في الوضع الداخلي، وهي ــ الحكومة المؤقتة ــ كادت قبل المظاهرات أن تفتقد أسس شرعيتها بعد أن انجر جل مجلس الولاية الرابعة في شراك «سلم الشجعان» في جوان1960، لكن وفي خضم هذا الاستسلام وحالة التيه التي عايشها إطارات الولاية الرابعة، احتضنت أراضي ذات الولاية وفي قلب البلاد انتفاضة جماهيرية في الحادي عشر من شهر ديسمبر1960، معلنة بذلك إقرارها بشرعية الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني وبعدالة القضية الجزائرية، لقد استفاقت مدينة الجزائر العاصمة قلب الولاية الرابعة باحتضانها للانتفاضة وهي باستفاقتها هذه شكلت **ديان بيان فو** جديد للجيش الاستعماري (ALAIN, 1963 :94)، حينما أكدت على تمسكها بقيادتها الثورية المتمثلة في الحكومة المؤقتة وأكدت على استمرار العلاقة بين الداخل والخارج في إطار المشروع الثوري العام للثورة.

ظل قادة الخارج في الحكومة المؤقتة متذمرين من قيادة الولاية الرابعة حتى قبل لقاء الاليزيه ،ذلك أن قائدها السابق الشهيد بوقرة كان قد حضر اجتماع عقداء الداخل ولم يلبّ دعوة الحكومة المؤقتة للمثول أمامها في تونس لتعليل دواعي الاجتماع ولم يكترث بدعوتها بل أوفد ممثلين عنه الرائدين أوصديق ورابح زراري ،وبذلك ازداد الجفاء بين الطرفين ،كما أن خلفاء بوقرة لم يحصلوا من الحكومة المؤقتة إلا على التعليمات الخاصة بمحاربة فلول المصالية أو تتبع المتورطين في اغتيال الطيب الجغلالي في جويلية 1959،لكنهم بالمقابل لم يحصلوا على اعتراف أو تثبيت في مناصبهم كقادة ميدانيين على الولاية.

لم يكترث أيضا قادة الخارج من جهتهم بوضع الولاية الرابعة التنظيمي، ليس لأنهم كانوا غير عابئين بذلك، بل لأنهم لم يتمكنوا من تثبيت قائد ميداني على رأس الولاية، ذلك لأن العقيد صادق دهيلس الذي كان قد عين قائدا للولاية إلى جانب الرائدين عز لدين وبن شريف منذ اجتماع العقداء في 02 نوفمبر

1959(م.و.أ، C10). رفض بمعية الرائد عز الدين الالتحاق بمنصبه، أما الرائد أحمد بن الشريف فقد وصلها متأخرا في سبتمبر1960 ثم حاول تأكيد سلطته الميدانية على ما تبقى من مجلس الولاية- أي بونعامة والخطيب ويوسف بلخروف- لكن هؤلاء رفضوا الانصياع والاعتراف بسلطة بن شريف إلا كموفد للحكومة المؤقتة للتحقيق في قضية سي صالح،ويبدو أن قادة الثورة بالخارج كانوا قد كلفوا أحمد بن شريف بالمهمة الآنفة الذكر وبطريقة غير مباشرة رئاسة مجلس الولاية، الأمر الذي يعلل طبيعة الوكالة التي أرسلها أحمد بن شريف لاحقا للمجلس الوطني للثورة[7] في 09 أوت1961.

هكذا استمر الوضع التنظيمي للولاية الرابعة إلى صائفة 1962، وضعا لم يكن يسمح بتنظيم واحتواء انتفاضة بذلك الحجم، ويبدو أنه بمقدار ما استمرت حدة الغموض التي سادت أوضاع الولاية الرابعة في الجانب التنظيمي والعلاقة مع قيادة الثورة بالخارج إلى الاستقلال ،فإن ذات الغموض هو الذي أسدل خيوطه على كثير من المحطات التي شهدتها الولاية الرابعة خلال الثورة التحريرية غموض ساد أيضا انتفاضة الحادي عشر من شهر ديسمبر 1960، بقلب الولاية الرابعة أي في عاصمة البلاد حيث جاءت متزامنة مع حركة احتجاج قام بها المعمرون في العاشر من ذات الشهر في شكل عصيان مدني تحت راية "الجزائر فرنسية" وشجب سياسة التخلي التي كان ديغول ينتهجها في تقديرهم بخصوص القضية الجزائرية حينما أعلن عن حق تقرير المصير ورفع شعارا جديدا باسم "الجزائر جزائرية"[8].

لقد تجلى الغموض الذي ساد انتفاضة الحادي عشر من ديسمبر1960، حول الجهة المسئولة عن تنظيم انتفاضة من ذلك الحجم وبمنطقة بدت إلى وقت غير بعيد قد استسلمت ظاهريا لسياسة التهدئة التي نخرت قواها وجعلتها تكاد تهوي بسفينة الثورة نحو الهواية، وبالرغم من المحاولات التي قام بها بعض المؤرخين ضمن قراءة خطية للحدث بغية جعله حدثا منظما من طرف قيادة الثورة ويدخل ضمن إستراتيجية عامة كانت قد حددت سلفا، إلا أن الشواهد والنصوص تفند ذلك[9].

7. في بداية الجلسة الأولى للمجلس الوطني للثورة في دورة أوت1961،أي يوم التاسع من نفس الشهر استعرض مكتب المجلس الوطني الوكالات كما كان ينص عليه النظام الداخلي للمجلس وتم تثبيت وكالة كان قد أرسلها أحمد بن شريف باسم الولاية الرابعة إلى العقيد بومدين. (م.و.أ، C017) .

8. L' echo d'Alger du 10/12/1960.

9. لقد أشار محمد العربي الزبيري إلى لجنة استحدثها المجلس الوطني للثورة في دورة ديسمبر1959/ جانفي 1960،بقيادة العقداء لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وكريم بلقاسم والسيد عبد الحميد مهري،كلفها بمهمة التحضير لانتفاضة شعبية تتزامن مع ذكرى أول نوفمبر1960،لكن تطورات الساحة السياسية الجزائرية حالت دون ذلك اثر تصريحين أدلى بهما الجنرال ديغول في 05 سبتمبر و04 نوفمبر 1960، أبدى فيهما رغبته في

ففي معرض حديثه عن الوضع الداخلي للثورة خلال مساءلة المجلس الوطني للثورة للحكومة المؤقتة أكد العقيد لخضر بن طوبال بصفته وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة أن هذه الأخيرة لم تكن على علم بانتفاضة الحادي عشر من شهر ديسمبر1960 التي قامت بها جماهير الشعب الجزائري، وأن الانتفاضة تجاوزت كل هياكل الثورة حتى تلك المتواجدة بالداخل فاللجان المحلية التي كانت متواجدة والعاملة على قلتها كانت تجهل ذلك أيضا، لقد اعتبرها بن طوبال في مداخلته خلال جلسة 18 أوت 1961 معجزة أنقذت قطار الثورة من الانزلاق، وهي بذلك انطلقت بشكل عفوي،لكن جبهة التحرير الوطني سارعت إلى حسم الموقف لصالحها بعيد انطلاق الانتفاضة ووزعت التعليمات التي أرسلتها الحكومة المؤقتة لاستغلال الحدث ووحدة الشعارات في سرية تامة بإجراء اللقاءات مع مسئولي المناطق الذين قاموا بتحديد نقاط انطلاق المظاهرات وأمكنة وصولها وكلف البعض الأخر بشراء الأقمشة وخياطة الأعلام الوطنية وكتابة الشعارات، وبعيد ذلك أصبحت المظاهرات التي غدا صداها يمتد ببقية مدن التراب الوطني من تنظيم الحكومة المؤقتة (م.و.أ، C020).

شكلت الانتفاضة فرصة كبرى لم تستغلها الحكومة المؤقتة التي ظلت قابعة بالخارج ولم تلتفت بجدية إلى الوضع الداخلي للثورة، لقد كان بإمكان الحكومة المؤقتة في نظر العقيد عمار بن عودة في مداخلته خلال جلسة 19 أوت 1961 لو كانت متواجدة بالداخل في أثناء انتفاضة الحادي عشر من ديسمبر 1960،أن تحسم الصراع الفرنسي الجزائري بلا رجعة (م.و.أ، C021). والجدير بالذكر أن المؤتمرين في المجلس الوطني بذات الجلسة السابقة الذكر لم يعطوا الموضوع أهميته الإستراتيجية إلا في إطار البرنامج العام لجبهة التحرير الوطني الذي تمت المصادقة عليه في نهاية أشغال المؤتمر بتاريخ 26 و27 أوت 1961(م.و.أ، C024) بالدعوة إلى التركيز على قوة العمل الجماهيري عن طريق التعبئة والتجنيد.

كانت انتفاضة الحادي عشر من ديسمبر1960، رسالة واضحة من جماهير الشعب الجزائري إلى قادة الثورة بالخارج ، بأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال إهمالها أو ترتيبها ضمن مؤخرة أولويات العمل الثوري بل بالعكس من ذلك،فهي التي حسمت موضوع تدويل القضية الجزائرية حينما استصدرت هيئة الأمم المتحدة لائحة اعترفت فيها بحق الشعب الجزائري في تقري مصيره في 20 ديسمبر1960، وهي التي أنقذت قطار الثورة من

المضي قدما نحو حل القضية الجزائرية بطرق سلمية. (الزبيري، 2000: 214 و 215)، لكننا لم نعثر على أثر لهذه اللجنة في محاضر جلسات دورة طرابلس الأولى ديسمبر1959/جانفي1960، ولا في دورة أوت 1961، التي تناولت موضوع الانتفاضة خلال مداخلة بن طوبال في جلسة 18أوت 1961.(م.و.أ، C020)

الهاوية حينما قضت على أسطورة التهدئة التي كان يتغنى بها جنرالات جيش الاحتلال داخل الولايات وهي التي لبت نداء عباس الذي دعاها إلى توقيف الانتفاضة في 16 ديسمبر 1960[10] لتؤكد ثانية على امتثالها لحكومتها الثورية وثقتها في قيادتها الممثلة في جبهة التحرير الوطني، وهي بذلك أكدت أيضا لفرنسا بأن وراء الثورة قوة تستمد وجودها من الجماهير التي أكدت على وعيها السياسي حينما رفضت العنف ضد الأوربيين العزل، و أبرزت مدى تعلقها بسمو الثورة التحريرية والذي يبرز من خلال الرسالة الموجهة من قيادة الولاية الثانية إلى الجكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 13 فيفري 1960 (م.و.أ، C043).

خاتمة:

شهدت الولاية التاريخية الرابعة خلال الثورة الجزائرية عبر مسيرة الكفاح المسلح محطات حاسمة لعبت دورا رئيسا في السياق العام للثورة برمته، إن على المستوى التنظيمي بإيوائها للمنطقة المستقلة في قلبها بعد مؤتمر الصومام أوت1956، باحتضانها لأولى خلايا التنظيم المدني الإداري لجبهة التحرير الوطني والتنظيمات الجماهيرية تنظيمات قدر لها أن تنعش أوضاع الولاية من حيث فاعلية الكفاح المسلح مقارنة بقرنائها خلال الفترة الأولى من عمر الثورة لأجل ذلك سجلت بطولتها بإنشاء فرق كومندو لعبت دور الحسم في نقل الثورة من الريف إلى المدينة خلال معركة الجزائر فيفري1957، وبالرغم مما سجلته الولاية من انتكاسة عسكرية على المستوى التنظيمي بعد أن اكتشفت خلايا جبهة التحرير الوطني وقيادتها المركزية في مارس 1957، وما انجر عنها من وقوعها عرضة لمخططات استنزاف كانت من صنع جيش الاحتلال عبر تداعيات عمليات الزرق التي طالت أراضي الولاية الثالثة،الأمر الذي جعل قائدها العقيد بوقرة يستجيب لدعوة عميروش لعقد اجتماع تنسيقي بين الولايات واستحداث هيئة أركان بين الولايات تحول بينها وبين عمليات الاختراق التي كانت تطال الولايات،ثم التوجه بصياغة محضر تقصير ضد الحكومة المؤقتة مما جعل الولاية برمتها محل ريبة في نظر قادة الخارج، والحالة هاته تضاعف هذا الريب بعد انسياق مجلسها برمته في شراك «سلم الشجعان» والقبول بلقاء ديغول في جوان 1960. لقاء كاد أن يعصف بجهود أجيال من الكفاح التحرري في سبيل استرجاع السيادة الوطنية، ومن رحم هذه النكسة جاءت استفاقة الولاية بشكل منقطع النظير، في إطار حركة زخم كبير اجتاح الضمير الجمعي

10. المجاهد، 19 ديسمبر 1960.

للجماهير ترجمته بانتفاضة في 11ديسمبر 1960 أكدت فيها تمسكها بقيادة الثورة ممثلة في جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع:

I. الأرشيف: المركز الوطني للأرشيف (م.و.أ.)، وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية (م.م.وث.ج).

1. المركز الوطني للأرشيف،**م.م.وث.ج، مؤتمر** طرابلس الأول1960/1959، محاضر اجتماع العقداء العشر جلسة 1959/11/02،،علبة مصورة C10.

2. المركز الوطني للأرشيف، و.م.و.ث.ج. أوت 1961، مدا خلة لخضر بن طوبال في جلسة1961/08/14.علبة مصورة رقم.:C019

3. المركز الوطني للأرشيف، و.م.و.ث.ج. اوت1961، مدا خلة عباس فرحات خلال جلسة14 /1961/08، علبة مصورة رقم.:C019

4. المركز الوطني للأرشيف، و.م.و.ث.ج: دورة 27/09/أوت1961، مداخلة لخضر بن طوبال جلسة 1961/08/18، علبة م:C020 .

5. المركز الوطني للأرشيف، و.م.و.ث.ج: دورة 27/09/أوت1961،مداخلة عمار بن عودة جلسة 1961/08/19، علبة م:C021

6. المركز الوطني للأرشيف، و.م.و.ث.ج: دورة 27/09/أوت1961، جلسة 1961/08/27/26، علبة م:C024

7. المركز الوطني للأرشيف، و.م.و.ث.ج: رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 1961/02/13 ,ع م:C043.

8. المركز الوطني للأرشيف، و.م.و.ث.ج. : دورة 1962/05/28-1962/06/07جلسة 1962/05/28 مداخلة أيت أحمد،علبة مصورة رقم:12 م:-01.

II. المراجع باللغة العربية:

1. بن عمر، مصطفى. الطريق الشاق إلى الحرية. الجزائر: دار هومة،2007.

2. بورقعة، لخضر. شاهد على اغتيال الثورة. الجزائر: دار الحكمة ،1990.

3. صايكي، محمد. شهادة ثائر من قلب الجزائر. الجزائر: دار الأمة، 2000.

4. خيثر، عبد النور. تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962،أطروحة شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. الجزائر: جامعة الجزائر،2007.

5. كافي علي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962/1946: مذكرات علي كافي. الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999.

6. الزبيري، محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر1992/1942،ج:2. الجزائر: دار هومة ،2000.

7. ولد حسين، محمد الشريف. في قلب المعركة: سرد واقعي لمعارك كموندوس سي زبير وكتيبة الحمدانية،جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة. الجزائر: دار القصبة،2007.

III. المراجع الفرنسية:

1. ABBAS, Ferhat. Autopsie d'une guerre. Paris : Garnies, 1980.

2. CHALLE, Maurice. Notre révolte. Paris : Presses de la Cité, 1968.

3. CHIKH, Slimane. L'Algérie en Armes ou le temps des certitudes. Alger : Casbah Editions, 2005.

4. ELSENHANS, Hartmut. La guerre d'Algerie1954/1962 : La transition d'une France à une autre, le Passage de la 4e à la 5e République. Paris : Publisud, 2000.

5. HARBI, Mohammed. Le F.L.N : Mirage et réalité. Alger : NQD/E.N.A.L, 1993.

6. HORNE, Alisair, Histoire de la guerre d'Algérie. Paris : Edition Albin Michel, 1987.

7. JACOB, Alain. D'une Algérie à l'autre. Paris : Edition Crasset, 1963.

8. LENTIN, Albert Paul. L'Algérie entre deux mondes. Paris : Edition Renie Guillard, 1963.

9. MEYNIER, Gilbert. Histoire intérieure du F.L.N (1954-1962). Alger : Editions Casbah, 2003.

10. MONTANGNON, Pierre. L'affaire Si Salah. Paris : Pygmalion, 1987

11. TEGUIA, Mohamed. L'A.L.N. Dans la Wilaya IV. Alger : Casbah Editions, 2002.

12. TEGUIA, Mohamed. L'Algérie en guerre. Alger : O.P.U., 1988.

13. TRICOT, Bernard. les sentiers de la paix en Algérie 1958/1962. Paris : Plon, 1972.

14. TRIPIER, Philipe. Autopsie de la guerre d'Algérie. Paris : Edition France Empire, 1972.

IV. الجرائد :

1. المجاهد، 19 ديسمبر1960

2. L'Echo d'Alger du 10 décembre 1960.